

اصل القائم الذاي

الدكتور
حسين محمد عباس
المؤلف المساعد في كلية التربية
كلية التربية - كلية التربية الالكترونية
وكلية التربية بجامعة المنيا



مطبوعات الحسيني الجعفرية

منشورات الحلبي الحقوقية

LIBRAIRIE JURIDIQUE

AL - HALABI

جميع الحقوق محفوظة

2010 ©

All rights reserved

Tous droits réservé

تنضيد و اخراج

MECA

P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON

Tel. & Fax 961-1-362370, Cellular 961-3-918120

E - mail meca@cyberia.net.lb

ISBN: 9953-462-85-2

لا يجوز نسخ او استعمال اي جزء من هذا الكتاب في اي
شكل من الاشكال او بليه وسيلة من الوسائل . سواء
التصويرية او الالكترونية او الميكانيكية، بما في ذلك النسخ
الفرتغرافي والتسجيل على اشرطة او سواها وحفظ
المعلومات واسترجاعها . دون إذن خطى من الناشر.

All rights reserved ©

AL - HALABI Legal Publications

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by
any means, or stored in a data base or
retrieval system, without the prior
written permission of the publisher.

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع اول:

بنية الزين - شارع القنطراري

مقابل السفاره الهندية

هاتف: (+961-1) 364581

هاتف خلبي: (+961-3) 640544 - 640821

فرع ثان:

سليمان سكريبر

هاتف: (+961-1) 612632

فاكس: (+961-1) 612633

ص.ب. 110475 بيروت - لبنان

E - mail elhalabi@terra.net.lb

www.halabillawbooks.com

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	تمهيد وتقسيم:
٩	القسم الأول: الخصائص العامة للقانون الإداري
١١ ..	الباب الأول: القانون الإداري، قانون الإدارة العامة ..
١٣	الفصل الأول: مفهوم الإدارة العامة ..
١٤ ..	المبحث الأول: الإدارة العامة في معناها العضوي.
١٤	المطلب الأول: فكرة الشخصية المعنوية ..
١٨ ..	المطلب الثاني: أنواع الأشخاص المعنوية العامة ..
١٩	الفرع الأول: الأشخاص الإقليمية ..
٢٠ ..	أولاً: الدولة ..
٢٧	ثانياً: الأشخاص الإقليمية الأخرى ..
٣٨	الفرع الثاني: الأشخاص المرفقية ..
٥٥ ..	المبحث الثاني: الإدارة العامة في معناها الموضوعي
٥٦	المطلب الأول: استهداف المصلحة العامة ..
٦٤ ..	المطلب الثاني: استخدام أساليب السلطة العامة ..
٦٥	الفرع الأول: امتيازات السلطة العامة ..
٧٢	الفرع الثاني: قيد لا مثيل لها في علاقات القانون
٧٧	الخاص: ..
٧٧	الفصل الثاني: مفهوم القانون الإداري ..

الموضوع

الصفحة

المبحث الأول: القانون الإداري بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع ٧٧
المطلب الأول: التعريف الواسع العبرة بالهجة المخاطبة ٧٩
المطلب الثاني: التعريف الضيق العبرة بطبيعة القواعد ٨٢
المبحث الثاني: القانون الإداري وعلم الإدارة العامة ٩٠
المطلب الأول: وحدة موضوع البحث في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة ٩١
الفرع الأول: الفقه والمعيار المميز للمنظمة الإدارية ٩٢
الفرع الثاني: القضاء والمعيار المميز للمنظمة الإدارية ٩٨
المطلب الثاني: تكامل القانون الإداري وعلم الإدارة العامة ١٠٦
الفرع الأول: القرار الإداري ١٠٧
الفرع الثاني: العلاقة بين الرئيس الإداري ومرؤوسيه ١٠٩
الفرع الثالث: المرافق العامة المحلية ١١٠
الفرع الرابع: الموظف العام ١١١
الفرع الخامس: المنظمة الإدارية (الكلية) ١١١
المبحث الثالث: القانون الإداري والقانون

الموضوع	الصفحة
الدستوري ١١٢	الدستوري ١١٢
المطلب الأول: تعدد التفرقة بين الحكومة والإدارة ١١٣	
الفرع الأول: تعدد التفرقة بين الحكومة والإدارة	
من الناحية العضوية ١١٣	
الفرع الثاني: تعدد التفرقة بين الحكومة والإدارة	
من الناحية الموضوعية ١١٥	
المطلب الثاني: تأثير القانون الإداري الشديد	
بالقانون الدستوري ١٢١	
الفرع الأول: تأثير القانون الإداري بالفلسفة	
الاقتصادية للدستور ١٢٢	
الفرع الثاني: تأثر القانون الإداري بالفلسفة	
السياسية للدستور ١٢٦	
الباب الثاني: القانون الإداري، قانون فرنسينشأة . . . ١٣٣	
الفصل الأول: نشأة القانون الإداري في فرنسا . . . ١٣٥	
المبحث الأول: الإدارة القضية ١٣٦	
المبحث الثاني: القضاء المقيد ١٣٨	
المبحث الثالث: القضاء البات ١٤٠	
الفصل الثاني: نشأة القانون الإداري في مصر ١٤٥	
المبحث الأول: القانون الإداري قبل إنشاء مجلس الدولة ١٤٥	
المبحث الثاني: القانون الإداري بعد إنشاء مجلس الدولة ١٥١	

الفصل الثالث: نشأة القانون الإداري في لبنان ١٦١

الفصل الرابع: القانون الإداري في النظام الأنجلو

سكسوني ١٦٥

المبحث الأول: عدم مسئولية الدولة عن أخطاء

موظفيها ١٦٦

المبحث الثاني: السلطات الواسعة للقاضي العادي

في مواجهة الإدارة ١٦٨

المبحث الثالث: وحدة القانون المطبق ١٦٩

الباب الثالث: القانون الإداري، قانون قضائي ١٧٣

الفصل الأول: عدم تقنين القانون الإداري ١٧٥

المبحث الأول: أسباب عدم تقنين القانون الإداري ١٧٦

المطلب الأول: حداثة نشأة القانون الإداري ١٧٨

المطلب الثاني: مرونة القانون الإداري وتطوره

السرع ١٨١

المبحث الثاني: تناقض التشريعات الإدارية ١٨٦

المطلب الأول: الدستور ١٨٧

المطلب الثاني: التشريع المادي ١٩٣

المطلب الثالث: اللوائح ١٩٦

الفصل الثاني: الدور المحدود للعرف ٢٠٣

المبحث الأول: فكرة العرف الإداري ٢٠٣

المبحث الثاني: تطبيقات العرف الإداري ٢٠٧

الفصل الثالث: الدور المنشئ للقضاء الإداري ٢١٣

الموضوع

الصفحة

المبحث الأول: تأكيد الفقه على الدور المنشئ للقضاء الإداري	٢١٤
المبحث الثاني: دور القاضي في حالة عدم وجود نص تشريعي	٢٢٣
المطلب الأول: المسؤولية على أساس المخاطر ..	٢٢٦
الفرع الأول: المسؤولية على أساس المخاطر في قضاء مجلس الدولة الفرنسي .	٢٢٩
الفرع الثاني: المسؤولية على أساس المخاطر في قضاء مجلس الدولة المصري .	٢٣٣
المطلب الثاني: حدود سلطة الضبط الإداري ..	٢٣٨
الفرع الأول: سلطة الضبط الإداري في قضاء مجلس الدولة الفرنسي	٢٣٨
الفرع الثاني: حدود سلطة الضبط الإداري في قضاء مجلس الدولة المصري ..	٢٤٣
المبحث الثالث: دور القاضي الإداري في حالة وجود نص تشريعي غامض الصياغة	٢٤٥
الباب الرابع: القانون الإداري، قانون متميز ومستقل ..	٢٤٩
الفصل الأول: القانون الإداري، قانون السلطة العامة	٢٥٣
المبحث الأول: القانون الإداري ونظرية أعمال السلطة	٢٥٣
المطلب الأول: مضمون نظرية أعمال السلطة ..	٢٥٤

الموضوع

الصفحة

المطلب الثاني: نقد نظرية أعمال السلطة ٢٥٥	المبحث الثاني: القانون الإداري وامتيازات السلطة
العام ٢٥٧	المطلب الأول: مضمون نظرية امتيازات السلطة
العام ٢٥٨	المطلب الثاني: نقد نظرية امتيازات السلطة العامة
الفصل الثاني: القانون الإداري، قانون المرفق العام . ٢٦٣	المبحث الأول: ظهور معيار المرفق العام وازدهاره ٢٦٣
المبحث الثاني: نقد معيار المرفق العام ٢٦٦	المطلب الأول: المرفق العام، معيار شديد القصور ٢٦٧
الفرع الأول: نشاط الضبط الإداري ٢٦٧	الفرع الأول: نشاط الضبط الإداري ٢٦٧
الفرع الثاني: الأنشطة المالية للإدارة ٢٦٨	الفرع الثاني: الأنشطة المالية للإدارة ٢٦٨
الفرع الثالث: الأشغال العامة ٢٦٩	الفرع الرابع: المؤسسة العامة ٢٧٠
المطلب الثاني: المرافق العامة، معيار شديد الاتساع ٢٧٠	المطلب الثاني: المرافق العامة المدارة بأساليب
القانون الخاص ٢٧١	القانون الخاص ٢٧١
الفرع الثاني: المرافق العامة الاقتصادية ٢٧٢	المطلب الثالث: تحلل فكرة المرفق العام ٢٧٣
الفصل الأول: المعايير البديلة ٢٧٩	المبحث الأول: معيار المنفعة العامة ٢٧٩
المبحث الثاني: معيار السلطة العامة في صورته	

الموضوع

الصفحة

الحديث ٢٨٣	الباحث الثالث: معيار الأهداف والأساليب ٢٨٨
القسم الثاني: الطبيعة الذاتية لقواعد القانون الإداري ٢٩٣	الباب الأول: تنظيم الإدارة العامة ٢٩٥
الفصل الأول: المركبة الإدارية ٢٩٧	المبحث الأول: مقومات المركبة الإدارية ٢٩٩
المطلب الأول: حصر الوظيفة الإدارية في يد الحكومة المركزية ٢٩٩	المطلب الأول: المركبة الإدارية والهيئات ٣٠٠
الفرع الأول: المركبة الإدارية والهيئة الاستشارية ٣٠٠	الفرع الثاني: المركبة الإدارية وعدم التركيز ٣٠٩
المطلب الثاني: التدرج الإداري ٣٢٣	الفرع الأول: السلطة الرئيسية ٣٢٤
الفرع الثاني: طاعة المرؤوس للرئيس ٣٣٠	أولاً: مضمون واجب الطاعة ٣٣١
أولاً: مضمون واجب الطاعة ٣٣١	ثانياً: حدود واجب الطاعة ٣٣٤
المبحث الثاني: الإدارة المركزية في مصر ٣٣٦	المبحث الأول: تنظيم الإدارة المركزية في العاصمة ٣٣٧
المطلب الأول: ممثلو الإدارة المركزية في العاصمة ٣٣٧	الفرع الأول: نقد التنظيم المركزي في العاصمة ٣٤٠
الفرع الثاني: نقد التنظيم المركزي في الأقاليم ٣٤٢	المطلب الثاني: تنظيم الإدارة المركزية في الأقاليم ٣٤٢
الفرع الأول: المحافظ ٣٤٢	

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني: مأمور المركز أو القسم	٣٤٤
الفرع الثالث: العemma	٣٤٥
المبحث الثالث: الإدارة المركزية في لبنان	٣٤٩
المطلب الأول: ممثلو السلطة المركزية في العاصمة	٣٥٠
الفصل الأول: اللامركزية الإدارية	٣٥٥
المبحث الأول: التعريف باللامركزية الإدارية ..	٣٥٧
المطلب الأول: عناصر اللامركزية الإدارية ..	٣٥٨
الفرع الأول: الشخصية القانونية	٣٥٨
الفرع الثاني: الشئون المحلية	٣٦٠
الفرع الثالث: خصوص الوحدة المحلية لرقابة السلطة المركزية	٣٦٢
المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية	٣٦٥
المبحث الثاني: الإدارة المحلية في مصر	٣٦٨
المطلب الأول: تشكيل الهيئات المحلية للمحافظة	٣٦٩
الفرع الأول: تشكيل المجلس الشعبي للمحافظة	٣٦٩
الفرع الثاني: تشكيل المجلس التنفيذي للمحافظة	٣٧٢
المطلب الثاني: اختصاصات الهيئة المحلية للمحافظة	٣٧٣
الفرع الأول: اختصاصات المجلس الشعبي	٣٧٣
المحلبي	٣٧٣
الفرع الثاني: اختصاصات المجلس التنفيذي ..	٣٧٥

الموضوع

الصفحة

الفرع الثاني: مأمور المركز أو القسم ٣٤٤	الفرع الثاني: مأمور المركز أو القسم
الفرع الثالث: العدة ٣٤٥	الفرع الثالث: العدة
المبحث الثالث: الإدارة المركزية في لبنان ٣٤٩	المبحث الثالث: الإدارة المركزية في لبنان
المطلب الأول: ممثلو السلطة المركزية في العاصمة ٣٥٠	المطلب الأول: ممثلو السلطة المركزية في العاصمة
الفصل الأول: اللامركزية الإدارية ٣٥٥	الفصل الأول: اللامركزية الإدارية
المبحث الأول: التعريف باللامركزية الإدارية ٣٥٧	المبحث الأول: التعريف باللامركزية الإدارية
المطلب الأول: عناصر اللامركزية الإدارية ٣٥٨	المطلب الأول: عناصر اللامركزية الإدارية
الفرع الأول: الشخصية القانونية ٣٥٨	الفرع الأول: الشخصية القانونية
الفرع الثاني: الشئون المحلية ٣٦٠	الفرع الثاني: الشئون المحلية
الفرع الثالث: خصوص الوحدة المحلية لرقابة السلطة المركزية ٣٦٢	الفرع الثالث: خصوص الوحدة المحلية لرقابة السلطة المركزية
المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية ٣٦٥	المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية
المبحث الثاني: الإدارة المحلية في مصر ٣٦٨	المبحث الثاني: الإدارة المحلية في مصر
المطلب الأول: تشكيل الهيئات المحلية للمحافظة ٣٦٩	المطلب الأول: تشكيل الهيئات المحلية للمحافظة
الفرع الأول: تشكيل المجلس الشعبي للمحافظة ٣٦٩	الفرع الأول: تشكيل المجلس الشعبي للمحافظة
الفرع الثاني: تشكيل المجلس التنفيذي للمحافظة ٣٧٢	الفرع الثاني: تشكيل المجلس التنفيذي للمحافظة
المطلب الثاني: اختصاصات الهيئة المحلية للمحافظة ٣٧٣	المطلب الثاني: اختصاصات الهيئة المحلية للمحافظة
الفرع الأول: اختصاصات المجلس الشعبي المحلي ٣٧٣	الفرع الأول: اختصاصات المجلس الشعبي المحلي
الفرع الثاني: اختصاصات المجلس التنفيذي .. ٣٧٥	الفرع الثاني: اختصاصات المجلس التنفيذي

الموضوع

الصفحة

المطلب الثالث: الرقابة على الهيئات المحلية للمحافظة	٣٧٦
الفرع الأول: رقابة السلطة المركزية	٣٧٦
الفرع الثاني: الرقابة المتبادلة بين المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي	٣٨٠
المبحث الثالث: الإدارة المحلية في لبنان	٣٨٢
المطلب الأول: إدارة البلدية	٣٨٣
المطلب الثاني: الرقابة على البلدية	٣٩٣
الباب الثاني: المال العام	٤٠١
الفصل الأول: التعريف بالمال العام	٤٠٣
المبحث الأول: موقف المشرع المصري واللبناني من التعريف بالمال العام	٤٠٣
المبحث الثاني: الاتجاهات الفقهية في التعريف بالمال	٤٠٦
الفصل الثاني: طرق اكتساب المال العام	٤١٣
المبحث الأول: نزع الملكية للمنفعة العامة	٤١٤
المطلب الأول: الخصائص العامة لنزع الملكية للمنفعة العامة	٤١٤
المطلب الثاني: إجراءات نزع الملكية	٤٢٠
المبحث الثاني: الاستيلاء على العقارات	٤٢٦
المطلب الأول: الاستيلاء على العقار كإجراء تمهيدي لنزع الملكية	٤٢٧

المطلب الثاني: الاستيلاء المؤقت ٤٢٨	الفصل الثاني: استعمال المال العام ٤٣١
المبحث الأول: الاستعمال العام للمال العام ٤٣٢	المبحث الثاني: الاستعمال الخاص للمال العام ٤٣٣
الفصل الرابع: حماية الأموال العامة ٤٤١	المبحث الأول: حماية المال العام في مواجهة الإدارة ٤٤٢
	المبحث الثاني: حماية المال في مواجهة الأفراد ٤٤٥
الباب الثالث: أعمال الإدارة العامة ٤٥١	الفصل الأول: ماهية العمل الإداري ٤٥٣
	المبحث الأول: التقسيمات الداخلية للعمل الإداري ٤٥٤
المطلب الأول: التقسيم الأصلي: العمل الإداري القانوني والعمل الإداري غير القانوني ٤٥٥	المطلب الأول: العمل الإداري القانوني ٤٥٨
	الفرع الثاني: العمل الإداري غير القانوني ٤٦٩
أولاً: الأعمال المادية ٤٧١	ثانياً: الأعمال غير المادية ٤٧٦
المطلب الثاني: التقسيم المشق: تقسيمات القرارات الإدارية والعقود الإدارية ٤٨٤	المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية ٤٨٥
ثانياً: أنواع اللوائح ٥٠١	ثانياً: أنواع اللوائح ٥٠١

الموضوع

الصفحة

الفرع الثاني: أنواع العقود الإدارية	٥١٧
أولاً: عقد امتياز المرافق العامة	٥١٨
ثانياً: عقد الأشغال العامة	٥٢٣
ثالثاً: عقد التوريد	٥٢٨
رابعاً: عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام ٥٣٠	
خامساً: عقد التعهد بالدراسة وخدمة الإدارة ٥٣٢	
المبحث الثاني: الحدود الخارجية للعمل الإداري. ٥٣٥	
المطلب الأول: العمل الإداري وأعمال الدولة	
الأخرى	٥٣٥
الفرع الأول: العمل الإداري والعمل التشريعي ٥٣٦	
الفرع الثاني: العمل الإداري والعمل القضائي . ٥٤١	
الفرع الثالث: العمل الإداري وأعمال السيادة . ٥٤٨	
المطلب الثاني: العمل الإداري والعمل الخاص . ٥٥٤	
الفرع الأول: المعيار المميز للقرار الإداري .. ٥٥٥	
الفرع الثاني: المعيار المميز للعقد الإداري ... ٥٦٢	
أولاً: طرفا العقد	٥٦٣
ثانياً: صلة العقد بمرفق عام	٥٦٦
ثالثاً: محتوى العقد	٥٦٨
الفصل الثاني: النظام القانوني للعمل الإداري .. ٥٧٣	
المبحث الأول: نشأة العمل الإداري .. . ٥٧٤	
المطلب الأول: القبود التي ترد على حرية الإدارة	
عند إصدارها للقرار الإداري ... ٥٧٥	

الموضوع

الفرع الأول: القيود الشكلية ٥٧٥	الصفحة
الفرع الثالث: القيود الموضوعية ٥٨٨	
أولاً: سبب القرار ٥٨٨	
ثانياً: محل القرار ٥٩٣	
ثالثاً: خاتمة القرار ٥٩٤	
المطلب الثاني: القيود التي ترد على حرية الإدارة عناء إبرامها للعقد الإداري ٥٩٨	
الفرع الأول: القيود التي ترد على حرية الإدارة بخصوص موضوع العقد ٥٩٨	
الفرع الثاني: القيود التي ترد على حرية الإدارة في اختيارها لشخص المتعاقد ٦٠٠	
أولاً: المناقصة العامة ٦٠١	
ثانياً: التعاقد عن غير طريق المناقصة العامة ٦١٧	
ثالثاً: أساليب اختيار المتعاقد مع الإدارة في لبنان ٦٢٢	
المبحث الثاني: تنفيذ العمل الإداري ٦٢٥	
المطلب الأول: تنفيذ القرار الإداري ٦٢٦	
المطلب الثاني: تنفيذ العقد الإداري ٦٢٨	
الفرع الأول: سلطات الإدارة المتعاقدة ٦٢٩	
أولاً: التنفيذ العادي للعقد: ٦٢٩	
ثانياً: التنفيذ المعيب للعقد ٦٣٦	
الفرع الثاني: حقوق المتعاقد مع الإدارة ٦٤٥	

الموضوع	
أولاً: نظرية عمل الأمير	٦٤٨
الصفحة	
ثانياً: نظرية الظروف الطارئة	٦٥٢
ثالثاً: نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة	٦٥٦
المبحث الثالث: زوال العمل الإداري	٦٥٩
المطلب الأول: زوال القرار الإداري	٦٥٩
الفرع الأول: انتهاء تطبيق القرار الإداري بالنسبة للمستقبل	٦٦٠
الفرع الثاني: انتهاء تطبيق القرار الإداري بأثر رجعي	٦٦٩
المطلب الثاني: زوال العقد الإداري	٦٨٢
الفرع الأول: الفسخ الإداري	٦٨٤
الفرع الثاني: الفسخ القضائي	٦٨٨
الباب الرابع: الموظفون العموميون	٦٩٣
الفصل الأول: فكرة الموظف العام	٦٩٧
المبحث الأول: التعريف بالموظف العام	٦٩٧
المطلب الأول: القيام بعمل دائم ..	٧٠٠
المطلب الثاني: العمل في خدمة مرفق عام عضوي	٧٠٢
المطلب الثالث: تولي الوظيفة بالأداة القانونية السليمة	٧٠٦
المطلب الرابع: تحديد الموظف العام في لبنان ..	٧٠٩
المبحث الثاني: طبيعة العلاقة الوظيفية ..	٧١٠
المطلب الأول: النظرية التعاقدية ..	٧١٠
الفرع الأول: تطور النظرية التعاقدية ..	٧١١

الموضوع	
الفرع الثاني: نقد النظرية التعاقدية ٧١٣	
الصفحة	
المطلب الثاني: النظرية اللاحقة ٧١٥	
الفرع الأول: الطبيعة اللاحقة لمركز الموظف	
العام ٧١٥	
الفرع الثاني: نتائج الطبيعة اللاحقة لمركز	
الموظف العام ٧١٦	
المبحث الثالث: التعيين في الوظيفة العامة ٧١٨	
المطلب الأول: القيود القانونية للتعيين ٧١٩	
الفرع الأول: شروط التعيين في الوظيفة العامة ٧١٩	
أولاً: الجنسية ٧١٩	
ثانياً: حسن السيرة أو الأهلية الأخلاقية ٧٢٠	
ثالثاً: اللياقة الطبية ٧٢٢	
رابعاً: القدرة الفنية ٧٢٣	
الفرع الثاني: المساواة أمام الوظائف العامة .. ٧٢٤	
أولاً: المساواة والوظائف المحجوزة .. ٧٢٥	
ثانياً: مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة .. ٧٢٦	
ثالثاً: مبدأ المساواة والمساواة المادية بين	
أصحاب المؤهل الواحد ٧٢٧	
رابعاً: مبدأ المساواة وعدم التفرقة بين	
المواطنين ذوي الظروف المتماثلة .. ٧٢٨	
المطلب الثاني: القيود المالية للتعيين .. ٧٣٠	

الموضوع

المطلب الثالث: القيود الفنية للتعيين ٧٣٢

الصفحة

الفرع الأول: القيود الفنية للتعيين في القانون

المصري ٧٣٢

أولاً: الأخذ بأسلوب المسابقة في اختيار

الموظفين ٧٣٣

ثانياً: الوضع تحت الاختبار ٧٣٦

الفرع الثاني: القيود الفنية للتعيين من القانون

اللبناني ٧٣٨

أولاً: الامتحان ٧٣٨

ثانياً: المباراة ٧٣٩

ثالثاً: الاختيار ٧٤١

الفصل الثاني: واجبات الموظف العام ٧٤٣

المبحث الأول: التفرغ لأداء العمل الوظيفي ٧٤٩

المبحث الثاني: الإخلاص في أداء العمل الوظيفي ٧٥٥

أولاً: حسن معاملة الجمهور ٧٥٦

ثانياً: التعاون مع الزملاء ٧٥٨

ثالثاً: المحافظة على المال العام ٧٦٠

المبحث الثالث: احترام القوانين واللوائح ذات الصلة

بالعمل الوظيفي ٧٦١

أولاً: الالتزامات الإيجابية ٧٦٢

ثانياً: الالتزامات السلبية ٧٦٣

المبحث الرابع: المحافظة على أسرار العمل

الوظيفي ٧٦٤

المبحث الخامس: الحفاظ على كرامة الوظيفة ٧٦٧

مراجع مختارة

أولاً: باللغة العربية ٧٧٣